

فعالية التحول الرقمي في حوكمة الادارة والتحديات القانونية في الجزائر

The effectiveness of digital transformation in administrative governance and legal challenges in Algeria

زهير تركي^{1*}، علي لوينسي²¹ الدولة والإجرام المنظم، مقارنة قانونية وحقوقية بأبعاد اقتصادية واجتماعية، تبييض الأموال نموذجاً، جامعة محمد اكلي -

البويرة (الجزائر)، t.zohir@univ-bouira.dz

² الدولة والإجرام المنظم، مقارنة قانونية وحقوقية بأبعاد اقتصادية واجتماعية، تبييض الأموال نموذجاً، جامعة محمد اكلي -

البويرة (الجزائر)

تاريخ النشر: 2025/12/22

تاريخ القبول: 2025/11/28

تاريخ الاستلام: 2025/11/18

ملخص:

التحول الرقمي في الجزائر يمثل خطوة هامة نحو تطوير الأنظمة القانونية والإدارية. رغم التحديات التي تواجهها البلاد، إلا أن هناك تقدماً ملحوظاً في تعزيز الخدمات الإلكترونية وتحقيق الشفافية. بالتزامن مع تحديث القوانين وتنفيذ المزيد من البرامج الاستراتيجية، ستتمكن الجزائر من تحقيق تحول رقمي شامل في السنوات القادمة. مع ضرورة التغلب على العديد من التحديات التقنية والقانونية لضمان نجاحه. استمرار تعزيز الإطار القانوني ورفع الوعي حول استخدام التكنولوجيا الحديثة في النظام القانوني سيكون له تأثير بالغ في تحسين مستوى الخدمات وتحقيق التنمية المستدامة.

و في رؤية الجزائر 2030، يُتوقع أن تزداد عمليات الرقمنة في كافة القطاعات الحكومية والخاصة، مما سيسهم في تحسين جودة الحياة للمواطنين. ومن خلال محاور مشروع قانون الرقمنة ومداخلة غيلس فانه يمكن القول ان الجزائر تحاول الحد من التحديات التشريعية التي يمكن ان تعرقل التحول الرقمي والتوجه نحو اقتصاد رقمي. وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه الجزائر في مجال التحول الرقمي، إلا أن هناك نجاحات ملحوظة في بعض القطاعات مثل التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

كلمات مفتاحية: التحول الرقمي ، الرقمنة ، النظام القانوني للتحول الرقمي، قانون الرقمنة .

Abstract:

Digital transformation in Algeria represents an important step toward developing legal and administrative systems. Despite the challenges facing the country, there has been notable progress in promoting e-services and achieving transparency. With the

modernization of laws and the implementation of more strategic programs, Algeria will be able to achieve comprehensive digital transformation in the coming years. However, many technical and legal challenges must be overcome to ensure its success. Continuing to strengthen the legal framework and raise awareness about the use of modern technology in the legal system will have a profound impact on improving service levels and achieving sustainable development. In Algeria's Vision 2030, digitization is expected to increase in all government and private sectors, which will contribute to improving the quality of life for citizens. Through the pillars of the digitization bill and Giles' intervention, it can be said that Algeria is trying to reduce the legislative challenges that could hinder digital transformation and the move towards a digital economy. Despite the significant challenges facing Algeria in the field of digital transformation, there have been notable successes in some sectors such as education, health, and social services.

Keywords: digital transformation, digitization, legal framework for digital transformation, digitization law.

مقدمة

في العصر الرقمي، أصبحت الحكومات والشركات تتبنى تكنولوجيا المعلومات لتحسين مستوى خدماتها. في الجزائر، يمثل التحول الرقمي ضرورة ملحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحسين أداء القطاع العام، وزيادة الشفافية، وتقليل الفساد. ووفقاً للقانون الجزائري (قانون رقم 18-04 الصادر في 2018)، الذي يهدف إلى تنظيم التحول الرقمي، يعتبر هذا التحول عنصراً أساسياً لتحقيق التنمية الشاملة في البلاد.

وتُعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى إلى تحقيق تحول رقمي شامل، لا سيما بعد تبني خطط استراتيجية لتحقيق ذلك مثل "الجزائر 2030". التحول الرقمي يُسهم بشكل رئيسي في تحسين شفافية الإدارة، تعزيز الديمقراطية، وتسهيل الوصول إلى المعلومات العامة. كما يساعد على تقليل البيروقراطية وتحسين الأداء الحكومي عبر تحسين التفاعل مع المواطنين.

إن التحول الرقمي في قطاع الخدمات يعزز طرق تواصل الإدارات مع المواطنين ويضمن سرعة وفعالية تقديم الخدمات، مما يساهم في رفع مستويات الكفاءة، والشفافية، والشمولية. ويقوم هذا التحول على اعتماد تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي، البلوك تشين، وإنترنت الأشياء لتحسين جودة الخدمات العامة. ومع ذلك، يعتمد نجاح هذا التحول بشكل كبير على تطوير أطر قانونية مرنة وقوية توجه وتنظم هذه الابتكارات التكنولوجية واستعمالاتها.

علاوة على ذلك، ينظر المقال في دور القانون في مواجهة تحديات المستقبل، مثل حوكمة الذكاء الاصطناعي وأهمية التنظيم للتقنيات اللامركزية كالبلاوك تشين. من زاوية عالمية، يقدم المقال رؤية حول الاستراتيجيات القانونية المختلفة التي تتبناها العديد من الدول لدعم مبادرات الحكومة الرقمية. يختم المقال بتوصيات موجهة لصناع السياسات، تؤكد على الحاجة لأطر قانونية حديثة، وتعزيز التعاون الدولي، وبناء القدرات القانونية لضمان مستقبل رقمي آمن وشفاف وشامل في الخدمات الحكومية. في ظل التقدم التكنولوجي السريع والتحول الرقمي العالمي، تسعى الجزائر إلى

عصرنة قطاع الخدمات العمومية من خلال تبني استراتيجيات التحول الرقمي والابتكار التقني. إلا أن هذه الجهود تصطدم بتحديات متعددة تتعلق بالهيكلية الإدارية، التكيف القانوني، والبنية التحتية التقنية، مما يثير التساؤلات حول مدى قدرة هذه السياسات على تحقيق نقلة نوعية فعلية في تقديم الخدمات العمومية وضمان الاستفادة الحقيقية للمواطنين "إلى أي مدى تساهم سياسات التحول الرقمي وعصرنة قطاع الخدمات العمومية في الجزائر في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وضمان فعاليتها، في ظل التحديات التقنية والإدارية والهيكلية التي تواجهها؟".

الأهداف

1. دراسة كيفية تأثير التحول الرقمي على فعالية القطاع العام في الجزائر.
2. تقييم التشريعات الوطنية المتعلقة بالتحول الرقمي ومدى تكاملها مع أهداف الحكومة.
3. مناقشة التحديات التي تواجه الجزائر في تنفيذ استراتيجيات التحول الرقمي.
4. تحليل فعالية التحول الرقمي: دراسة مدى تأثير التحول الرقمي على الأداء الحكومي في الجزائر.
5. التحديات القانونية: استكشاف التحديات التي تواجه الجزائر من حيث تطوير إطار قانوني يتماشى مع التحول الرقمي.
6. التأثيرات المستقبلية: تقديم رؤية حول مستقبل التحول الرقمي في الجزائر في ضوء التحديات المحلية والعالمية.

المبحث الاول : الإطار النظري للتحول الرقمي في الجزائر

المطلب الاول : تعريف التحول الرقمي

التحول الرقمي هو عملية دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات لتحسين عملية اتخاذ القرار، وكفاءة الأداء، وتجربة المستخدم، سواء كان المواطن أو الموظف الحكومي. يشمل التحول الرقمي ليس فقط التحول في طريقة تقديم الخدمات ولكن أيضاً في تحسين البنية التحتية الرقمية للأجهزة الحكومية. و التحول الرقمي هو عملية إدخال واستخدام التكنولوجيا الرقمية في جميع المجالات، بما في ذلك قطاع الأعمال والإدارة العامة والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، بهدف تحسين الكفاءة وتقديم خدمات عالية الجودة للمواطنين. التحول الرقمي لا يقتصر على تقديم الخدمات عبر الإنترنت فحسب، بل يشمل أيضاً تطوير الأنظمة الداخلية للهيئات الحكومية والخاصة، وإعادة تصميم العمليات الإدارية والهيكل التنظيمي بما يتماشى مع عصر التكنولوجيا. و يُعرّف بأنه إدخال التقنيات الرقمية في جميع المجالات، مثل الإدارات الحكومية، الشركات، والتعليم، والخدمات العامة. يتمثل هذا التحول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) لإعادة هيكلة طرق العمل والنظام الإداري، مما يساهم في تحسين الكفاءة والجودة وتقديم خدمات أسرع وأفضل للمواطنين. في الجزائر، يمثل التحول الرقمي أداة استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الاول : التحول الرقمي والإدارة العامة : يشمل التحول الرقمي في الإدارة العامة استخدام تقنيات مثل الحوسبة السحابية، البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي لتحسين عمليات اتخاذ القرار داخل المؤسسات الحكومية، مما يؤدي إلى تعزيز الكفاءة وتقليل الفساد (منذ الإصلاحات التي جرت في السبعينات حتى الآن).

الفرع الثاني : أهمية واسباب التحول الرقمي في الجزائر

١- أهمية التحول الرقمي

• في تحسين الشفافية والمساءلة : إن الرقمنة تلعب دوراً رئيسياً في تقليل الفساد وتعزيز الشفافية من خلال تطبيق الأنظمة التي تسجل كل المعاملات بشكل إلكتروني، مما يسهل متابعتها وتقييمها. هذا التوجه يعكس سياسات الحكومة الجزائرية التي تضع مكافحة الفساد في مقدمة أولوياتها من خلال التشريعات مثل قانون مكافحة الفساد (2006).

• تعزيز الكفاءة : بفضل الأنظمة الإلكترونية، يمكن تحسين سير العمل الحكومي وتسهيل الإجراءات الإدارية بشكل أكبر، مما يؤدي إلى تقديم خدمات أسرع وأكثر دقة للمواطنين.

• جودة الخدمات والنهوض بالاقتصاد الوطني.

• مواكبة الثورة التكنولوجية العالمية

ب- اسباب التحول الرقمي : لقد كانت جملة التغيرات والتطورات التي شهدتها العالم على جميع الجوانب وبما فيها الجانب الإداري وخاصة الوجه التكنولوجي والمعلوماتي منه سببا كافيا لفرض التحول نحو الخدمة الإلكترونية، وذلك انطلاقا من جملة أسباب وتداعيات التي ساهمت و بشكل كبير في تبني التحول الرقمي في معظم الإدارات الربحية والخدمائية على حد سواء، وذلك كله للوصول إلى تحسين الخدمات العمومية المقدمة للمجتمع وتقريب الإدارة من المواطن وزيادة فعالية هذه الخدمات وكفاءتها، ومن أهم هذه الدوافع نجد :

١- محاولة إعادة هيكلة المؤسسات التقليدية الحالية لتحسين الأداء الإداري التقليدي المتمثل في كسب الوقت وتقليل التكلفة اللازمين لإنجاز المعاملات وفقا لتطور مفهوم الإدارة الالكترونية.

ب - تحسين مستوى الخدمات العمومية المقدمة للمواطن.

ج- التقليل من التعقيدات الإدارية وذلك من خلال التقليل من مظاهر البيروقراطية.

د - قيام نظام الخدمات الإلكترونية بالعمل المتواصل على مدار الساعة .

هـ - تطوير الإدارة بشكل عام باستخدام التقنيات الرقمية الحديثة من حلول وأنظمة والتي من شأنها تطوير العمل الإداري وبالتالي رفع كفاءة وإنتاجية الموظف وخلق جيل جديد من الكوادر القادرة على التعامل مع التقنيات.

و - تواصل أفضل وارتباط أكبر بين إدارات المؤسسة الواحدة والذي من شأنه تقديم خدمات أفضل.

ز - تقليص معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات وربطها .

ن - تسارع التقدم التكنولوجي والثورة المعرفية المرتبطة به...

ك- توجهات العولمة نحو تقوية الروابط الإنسانية ...

ل - تزايد الضغط والمطالب الشعبية على الإدارات وكذا الحكومات ...

م - وجوب التوصل إلى الكفاءة في تقديم الخدمات العامة للمجتمع.

الفرع الثالث : التحول الرقمي في الجزائر

أ. السياق التاريخي

بدأ التحول الرقمي في الجزائر في التسعينات عندما أطلقت الحكومة مشاريع تجريبية في قطاع الاتصالات، لكن التحول الرقمي الحقيقي بدأ في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وفي 2013، تم إنشاء **الحافظة السامية للرقمنة** لتنظيم وتنسيق جهود التحول الرقمي في الجزائر، وهي تحت إشراف رئيس الجمهورية. كما أدرج في الخطة الخمسية 2015-2020 العديد من المشاريع الرقمية التي تُعتبر أساسية في تحفيز التحول الرقمي في الجزائر.

ب. تاريخ قوانين التحول الرقمي في الجزائر:

- o **قانون رقم 04-18**: الذي صدر في 2018 ويختص بتطوير قطاع الرقمنة، ويهدف إلى تنظيم القطاع الرقمي وتطوير المؤسسات الحكومية من خلال تكنولوجيا المعلومات.
- o **المرسوم التنفيذي رقم 19-126 (2019)**: الذي يحدد شروط وضع النظام المعلوماتي المتكامل في المؤسسات الحكومية.

ج. الإنجازات المحققة

- **قطاع الضمان الاجتماعي**: أطلقت الجزائر في 2018 منصة إلكترونية للضمان الاجتماعي تمكن المواطنين من تقديم طلبات إلكترونية للحصول على الاستفادة من مختلف الخدمات الاجتماعية دون الحاجة للذهاب إلى المكاتب.
- **التعليم العالي**: تم إطلاق منصات إلكترونية للمؤسسات الجامعية تقدم خدمات مختلفة مثل التسجيلات الجامعية، دفع الرسوم الدراسية، وإعلان النتائج.
- **قطاع المالية والمصارف**: تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تسهل المعاملات المالية للمواطنين، ما يساهم في تسريع التحول إلى "الاقتصاد الرقمي". حيث أن العمل المصرفي قد تجاوز الوظائف التقليدية في إطار تقديمه لهذه الخدمات، محاولا رفع كفاءة أداؤها بما يتماشى ومتطلبات التكنولوجيا الحديثة، من خلال تخفيضها لتكاليف الخدمات المصرفية، وتدعيمها للعلاقة القائمة بين العملاء والمصارف مما يتوجب وضع ضوابط حامية لعملية التطبيق التكنولوجي للخدمات المصرفية، عن طريق ضمان سرية العمل المصرفي ووضع أطر تشريعية وتنظيمية محكمة، ويبقى مشكل الأمن والخصوصية والثقة بالمعاملات الإلكترونية من أهم العوامل التي أثرت على تطبيق الإدارة الإلكترونية فيها، لاسيما في ظل وجود صعوبة ضمان استمرارية تقديم الخدمة المصرفية على المستوى الفني والتقني والعملية الذي يتطلب بنية تحتية قوية، وقد قامت الكثير من البنوك الجزائرية العمومية والخاصة بتوزيع آلاف البطاقات الإلكترونية على زبائنهم، سواء كانت بطاقات الائتمان إلا أن التحديات الالامتناهية التي يشهدها النظام المصرفي في مسيرته نحو العصرية تحد من وتيرة تحوله الرقمي الفعال.

- **قطاع العدالة**
- **قطاع البريد والمواصلات**
- **قطاع الصحة**

- قطاع النقل
- قطاع الدفاع والامن
- قطاع الداخلية
- التجارة الكترونية

المطلب الثاني : . المبادرات الحكومية والتحول الرقمي في الجزائر

- الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي (2020-2030): تم الإعلان عن هذه الاستراتيجية من قبل الحكومة الجزائرية بهدف ضمان التحول الرقمي لجميع القطاعات الاقتصادية والإدارية. أحد الأهداف الرئيسة لهذه الاستراتيجية هو تطوير منصات حكومية رقمية لتقديم الخدمات العامة بشكل إلكتروني.
- مبادرة الحكومة الإلكترونية: منذ عام 2017، بدأت الجزائر في تطوير منصة واحدة لتقديم الخدمات الحكومية عبر الإنترنت، مثل التصديق الإلكتروني، والوثائق الرقمية.

الفرع الاول : التحديات

- نقص البنية التحتية: رغم التقدم الذي تم إحرازه، ما زالت الجزائر تواجه تحديات تتعلق بالضعف في البنية التحتية الرقمية، خاصة في المناطق النائية، مما يحد من توسيع الرقمنة على نطاق واسع.
- ضعف المهارات الرقمية: وفقاً لدراسات في مجال التعليم الرقمي، تشير الأرقام إلى وجود فجوة كبيرة في تدريب الكوادر البشرية على التعامل مع التقنيات الحديثة، سواء على مستوى الحكومة أو الجمهور العام.
- تحديات قانونية وأمنية: القوانين المتعلقة بحماية البيانات والخصوصية لا تزال غير مكتملة. وقد أشار العديد من الباحثين في أطروحاتهم إلى ضرورة مراجعة بعض التشريعات لضمان حماية أفضل للمعلومات الشخصية. الأنظمة القانونية التقليدية: لا تتوافق بعض القوانين الجزائرية مع التغيرات الرقمية، مثل تأخر التشريعات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، وهو ما يعوق تطبيق بعض الحلول التكنولوجية الحديثة في النظام القانوني. الأمن السيبراني: مع تزايد الهجمات الإلكترونية، أصبحت الحاجة إلى تعزيز قوانين الأمن السيبراني أكثر إلحاحاً. الجزائر لا تزال بحاجة إلى تطوير آليات قانونية أكثر فعالية للتعامل مع الجرائم الرقمية.

الفرع الثاني : المؤسسات المعنية بالتحول الرقمي

بدأت الجزائر خطواتها في التحول الرقمي منذ أوائل الألفية الثالثة، حيث كانت الحكومة تسعى لتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاعات المختلفة. وقد تم تعزيز هذا التحول عبر عدة برامج ومبادرات، منها خطة التحول الرقمي 2020-2025 التي تهدف إلى تحسين الاتصال الحكومي وتوفير الخدمات العامة عبر الإنترنت. من أبرز المبادرات التي تم إطلاقها كانت "البوابة الجزائرية للخدمات العامة الإلكترونية" و"التحول الرقمي في الإدارة المحلية" حيث تم استخدام المنصات الإلكترونية لتقديم خدمات متنوعة للمواطنين.

- 1 • وزارة الرقمنة والإحصائيات: تُعد هذه الوزارة الجهة المسؤولة عن إدارة وتنسيق السياسات المتعلقة بالتحول الرقمي في الجزائر. دورها يشمل تطوير استراتيجية التحول الرقمي، توفير البنية التحتية الرقمية، وتطبيق القوانين ذات الصلة.

- الهيئة الوطنية لتنظيم الاتصالات: هي جهة تنظيمية تعنى بالتحقق من الامتثال لمعايير التحول الرقمي وضمان جودة الخدمات الإلكترونية المقدمة للمواطنين.
- القطاع الخاص: من خلال التعاون مع الشركات الخاصة، تسعى الجزائر إلى تحقيق نقلة نوعية في التقنيات الرقمية، مثل شركات الاتصالات التي تُسهم في تطوير الإنترنت عالي السرعة والإنترنت المحمول.

الفرع الثالث : الأهداف الحكومية للتحول الرقمي

- تسعى الحكومة الجزائرية من خلال التحول الرقمي إلى تحقيق عدة أهداف استراتيجية:
- تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد: التحول الرقمي يُساعد على تقليص التدخل البشري في المعاملات الحكومية مما يقلل من الفساد الإداري.
- تحسين الخدمات العامة: تسعى الجزائر إلى تقديم خدمات حكومية إلكترونية للمواطنين، مثل التصديق الإلكتروني، طلبات الوظائف، وتجديد الأوراق الثبوتية عبر الإنترنت.
- تشجيع الابتكار: تطوير النظام البيئي الرقمي في الجزائر يشجع على الابتكار وريادة الأعمال، خصوصاً في مجالات التجارة الإلكترونية والتقنيات المالية.
- التوجه نحو الاقتصاد الرقمي والحكومة الرقمية وتحقيق الأمن السيبراني.

الفرع الرابع : فعالية التحول الرقمي في الجزائر

أ. تحليل فعالية المشاريع

- قياس فعالية الرقمنة :يمكن قياس فعالية مشاريع التحول الرقمي في الجزائر بناءً على مدى تحسين سرعة وكفاءة تقديم الخدمات الحكومية. على سبيل المثال، دراسة حول منصة السكن الرقمي في الجزائر أظهرت أن ما يزيد عن 80% من المواطنين استفادوا من الخدمات عبر الإنترنت في العام 2023، ما ساعد في تسريع الإجراءات.

ب. التقييم الاقتصادي والاجتماعي

- تأثير التحول الرقمي على الاقتصاد :توضح الدراسات أن الرقمنة ساهمت بشكل كبير في تعزيز القطاع المالي والمصرفي، وزيادة فرص العمل في مجالات التكنولوجيا الحديثة. وبحسب الدراسة الاقتصادية الصادرة عن وزارة الاقتصاد الجزائرية (2022)، فإن الرقمنة تساهم في تحقيق نمو اقتصادي بنسبة 2% سنوياً.
- التحول الرقمي والشفافية :من خلال الرقمنة، أصبحت العمليات الحكومية أكثر شفافية. تقارير الحكومة تشير إلى انخفاض في الفساد الإداري بنسبة 15% في المؤسسات التي تطبق نظام رقمي كامل.

ج. المقارنة الإقليمية والدولية

- مقارنة مع دول إفريقيا :مقارنة الجزائر بالدول المجاورة مثل تونس والمغرب، أظهرت أن الجزائر ما زالت تتخلف عن بعض الدول في مجال خدمات الحكومة الإلكترونية.
- أفضل الممارسات الدولية :مقارنة التحول الرقمي في الجزائر مع الدول المتقدمة مثل الإمارات العربية المتحدة، التي تمتلك بنية رقمية متطورة بفضل الاستثمارات الضخمة في هذا المجال، يمكن أن تقدم دروساً هامة للجزائر.

المبحث الثاني : الإطار القانوني للتحول الرقمي في الجزائر

2.1. القوانين الوطنية المتعلقة بالتحول الرقمي

- **قانون المعاملات الإلكترونية (2018):** (هذا القانون يُعتبر حجر الزاوية في التحول الرقمي للجزائر. ينظم المعاملات الإلكترونية سواء كانت تجارية أو إدارية. يتضمن هذا القانون القواعد المتعلقة بتوثيق المعاملات الرقمية، توقيع العقود الإلكتروني، وبطاقات الائتمان الإلكترونية. كما يُحدد شروط الأمن السيبراني ويضمن حماية البيانات في المعاملات عبر الإنترنت.
- التحديات المتعلقة بقانون المعاملات الإلكترونية: بالرغم من أن هذا القانون قد أرسى الأساس القانوني للتوقيع الإلكتروني والمعاملات الرقمية، إلا أن هناك ثغرات في التطبيق في بعض القطاعات، خاصة في التعاملات القضائية.
- **قانون حماية البيانات الشخصية (2018) :** يُركز هذا القانون على حماية خصوصية الأفراد في العالم الرقمي. يفرض هذا القانون على المؤسسات الحكومية والخاصة الالتزام بمعايير الحماية الخاصة بالبيانات الشخصية للمواطنين. ويعكس هذا القانون التزام الجزائر بالمعايير الدولية مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) التي أقرها الاتحاد الأوروبي. وهذا القانون يهدف إلى ضمان حماية البيانات الشخصية في إطار الاستخدام الرقمي. حيث يحدد حقوق الأفراد في حماية معلوماتهم الشخصية وكيفية جمع وتخزين ومعالجة البيانات.
- محتوى القانون: ينظم كيفية جمع البيانات الشخصية، وكيفية حماية هذه البيانات من التسرب أو الاستغلال غير المشروع، فضلاً عن رقابة الدولة على المؤسسات التي تقوم بجمع البيانات.
- **قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية (2018):** (في إطار التحول الرقمي، ظهرت تحديات كبيرة في مجال الجرائم الإلكترونية مثل القرصنة والتزوير الإلكتروني. لهذا، تبنت الجزائر قانوناً لمكافحة هذه الجرائم يحدد الأنشطة غير القانونية على الإنترنت والعقوبات المرتبطة بها، بما في ذلك جرائم القرصنة، الاحتيال الإلكتروني، واختراق البيانات.و يهدف هذا القانون إلى مواجهة الجرائم التي تحدث في البيئة الرقمية، مثل القرصنة الإلكترونية، الاحتيال الرقمي، والجرائم المتعلقة بالتحايل على الأنظمة الإلكترونية.
- فعالية هذا القانون: بينما يعكس هذا القانون حرص الجزائر على حماية الأمن الرقمي، إلا أن هناك تحديات في تطبيقه على أرض الواقع، خاصة في ظل التغيرات المستمرة في التكنولوجيات الرقمية.
- **صفقات عمومية :**
- **مشروع قانون الرقمنة :** تشمل المحاور الأولية المقترحة لمشروع قانون الرقمنة كلا من الإدارة الرقمية والتواصل الحكومي الرقمي، الخدمات العمومية الرقمية، الاقتصاد الرقمي شاملا التجارة الإلكترونية والحماية الاستهلاكية، الابتكار وريادة الأعمال الرقمية والشمول المالي، المجتمع الرقمي والمعاملات الرقمية من خلال حماية الأطفال ومقومات المجتمع من تأثير تكنولوجيا الإعلام والاتصال، التنظيم للتكنولوجيا الناشئة على غرار الذكاء الاصطناعي، المحتوى الرقمي، وأخيرا هيئات الضبط.وكشف رئيس اللجنة الوزارية المكلفة بصياغة قانون الرقمنة، مدير التعاون والشؤون القانونية والأرشيف بالمحافظة السامية للرقمنة عبد الرزاق غليس، أن مشروع النص القانوني الجديد الذي جاء بـ 9 محاور رئيسية، مرّ بعدة مراحل من أجل صياغته، كواحد من

ركائز الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي. وقال غليس خلال مداخلته ضمن أشغال الملتقى الوطني حول إعداد مشروع قانون الرقمنة، إن اللجنة باشرت عملها بالتحليل القانوني، من خلال القيام بإحصاء وحصر القوانين والتنظيمات المتعلقة بمجال الرقمنة وتحديد أهم العراقيل والثغرات القانونية التي تواجهها. كما عمدت اللجنة، إلى توسيع الاستشارات من خلال إشراك أصحاب المصلحة والمجتمع المدني بإشراك 22 قطاع، من دوائر وزارية ومؤسسات ومختلف الهيئات الوطنية، لضمان تمثيل شامل للآراء والاحتياجات. وتم الاستعانة كذلك بتجارب الدول الأجنبية على غرار فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، تونس، وجنوب إفريقيا، وبالتالي الوصول إلى تحديد المحاور الرئيسية من خلال تحليل نتائج دراسة القوانين والتنظيمات الحالية ودراسة الصعوبات والعراقيل المتعلقة بمجال الرقمنة بما يسمح بتحديد الثغرات والفجوات التي سيتم تغطيتها بمواد قانونية محل التحضير، وصولاً إلى صياغة المواد القانونية وعرض المشروع.

2.2. توافق القوانين الجزائرية مع المعايير الدولية

تحرص الجزائر على تكييف قوانينها مع المعايير الدولية الخاصة بالتحويل الرقمي، مثل اتفاقيات الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) المتعلقة بالأمن السيبراني وحماية البيانات. كما تتماشى الجزائر مع التوجيهات الأوروبية في حماية البيانات الشخصية (مقتبسة من اللائحة العامة لحماية البيانات GDPR). والجزائر تسعى لتحديث قوانينها لتتوافق مع المعايير الدولية خاصة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. هناك توافق مع بعض المعايير الأوروبية والدولية مثل:

- **اتفاقيات الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU):** الجزائر عضو في الاتحاد الدولي للاتصالات، وتسعى لتطبيق المعايير العالمية في مجال تنظيم الإنترنت والاتصالات.
- **الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالخصوصية:** الجزائر قد تتطلع إلى تحديث قوانينها بشكل يتماشى مع اتفاقيات دولية مثل اتفاقية أوجا 2014 التي تعنى بحماية البيانات الشخصية على مستوى إفريقيا.

3. فعالية التحويل الرقمي في الجزائر

1.3. إيجابيات التحويل الرقمي

- **تحسين كفاءة الخدمات العامة:** التحويل الرقمي يساعد على تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين. على سبيل المثال، تم رقمنة العديد من الخدمات مثل تجديد بطاقة الهوية، استخراج جواز السفر، ودفع فواتير الكهرباء والماء عبر الإنترنت.
- **مكافحة الفساد:** الاستخدام الواسع للتقنيات الرقمية يضمن معاملات أكثر شفافية، مما يقلل من فرصة التلاعب البشري والفساد في الإدارات الحكومية.
- **توفير الوقت والجهد:** التحويل الرقمي يُسهل في تقليص أوقات الانتظار وتسهيل الوصول إلى المعلومات، مما يساهم في تعزيز رضا المواطنين.
- **تحسين الكفاءة الإدارية:** من خلال أتمتة العديد من العمليات الحكومية، أصبح بإمكان المواطن الحصول على خدمات حكومية بشكل أسرع وأكثر دقة.
- **تعزيز الشفافية:** بفضل منصات الدفع الإلكتروني والتصديق الرقمي، أصبح بإمكان المواطنين متابعة تنفيذ معاملاتهم القانونية والإدارية، ما يساعد على تقليل الفساد الإداري.

- دعم الابتكار والاقتصاد الرقمي: التحول الرقمي ساعد في فتح مجالات جديدة للاستثمار في التكنولوجيا الرقمية وريادة الأعمال.

2.3. التحديات القانونية والعملية

- نقص البنية التحتية: رغم الجهود المبذولة، لا يزال هناك نقص في تغطية الإنترنت في بعض المناطق النائية، مما يعرقل تقديم الخدمات الإلكترونية بشكل كامل.
- الافتقار إلى الوعي القانوني: هناك نقص في الوعي القانوني لدى الأفراد والمؤسسات حول حقوقهم وواجباتهم في العصر الرقمي، مما يؤدي إلى حدوث انتهاكات تتعلق بحماية البيانات أو الحقوق الرقمية.
- التحديات الأمنية: حماية المعلومات الشخصية والحفاظ على سرية البيانات في مواجهة الجرائم الإلكترونية يمثل تحدياً كبيراً في الجزائر.
- خصوصية بعض التشريعات يتطلب تطبيق الإدارة الإلكترونية في مجال الخدمات المصرفية وضع الأطر التشريعية وتحديثها وفقاً للمستجدات، من خلال إصدار القوانين والأنظمة والإجراءات التي تسهل التحول من تقديم خدمات مصرفية تقليدية إلى خدمات مصرفية إلكترونية من جهة، وتلبي متطلبات التكيف مع ذلك التحول من جهة أخرى، لأن معظم التشريعات والقوانين نشأت في بيئة تقليدية، لذا فإنها قد أسست لأداء العمل وفقاً لمعايير الانتقال واللقاء المباشر بين موظف المصرف وطالب الخدمة، وبالطبع فإن التحول إلى الإدارة الإلكترونية يحتاج بيئة قانونية وتشريعية مختلفة، كما أن وجود التشريعات والنصوص القانونية يسهل عملية تطبيق الإدارة الإلكترونية من قبل المصارف ويضمن مشروعية ومصداقية تقديم خدمات مصرفية إلكترونية.

- صعوبة التحول من منظومة قانونية كلاسيكية لمنظومة قانونية رقمية

3.3. دراسة حالة: تجربة الجزائر في مجال التحول الرقمي

أظهرت الجزائر نجاحاً نسبياً في رقمنة العديد من الخدمات الحكومية. على سبيل المثال:

- المحاكم الإلكترونية: بدأت الجزائر في رقمنة الإجراءات القانونية، حيث يمكن تقديم القضايا عبر الإنترنت، مما يساهم في تسريع الفصل في القضايا وتقليل التكدس في المحاكم. وقامت الجزائر بتطوير نظام للمحاكم الإلكترونية الذي يتيح تقديم الدعاوى إلكترونياً والحصول على القرارات القضائية بشكل رقمي.
- التصديق الإلكتروني: يقدم التصديق الإلكتروني خدمات مصادقة المعاملات القانونية بشكل رقمي وآمن، مما يعزز من مصداقية المعاملات عبر الإنترنت. واستخدام التوقيع الإلكتروني في المعاملات القانونية يساعد في تسريع الإجراءات ويقلل من التأخرات بالوثائق الرسمية.
- تحديث أنظمة الدفع: عرفت أنظمة الدفع بالجزائر تطوراً تبرز أهم مظاهره في نوعين من الأنظمة:

نظام التسوية الإجمالية الفورية: هو نظام إلكتروني للتسوية بين البنوك لأوامر الدفع عن طريق التحويلات المصرفية أو البريدية للمبالغ الكبيرة أو الدفع المستعجل التي يقوم بها المشاركون في هذا النظام، وتطبقه البنوك لمزايا دفع المدفوعات في نفس اليوم بالقيمة الحقيقية وبدون إلغاء، وهو مصمم ليستوعب تحريك الأموال بصورة سريعة و مؤكدة، تم استحداثه في الجزائر طبقاً للنظام رقم 04-05 المؤرخ في 13 أكتوبر 2005

وتم تطبيقه في فيفري 2006 حيث سجل النظام حوالي 237.311 عملية تسوية للمدفوعات سنة 2011 مقابل 211.561 عملية تسوية في 2010 .

وهو نظام يتعلق بالحالات التالية :

- الأموال المحولة بين البنوك أو مع البنك المركزي ،مما يسمح بتحسين طريقة تسيير السيولة .
- المعالجة السريعة للمدفوعات التجارية بين المؤسسات .
- تنظيم أوامر تحويل الأموال التي تعادل أو تفوق مليون دينار ومعالجتها بالوقت الحقيقي على أنها عمليات إستعجالية وفورية
- نظام المقاصة الإلكترونية : اعتمد في 15 ماي 2006 وهو نظام يسمح بتبادل كل طرق الدفع المرتبطة بمدفوعات الجمهور (شيكات ،أوراق تجارية ،تحويلات ،اقتطاعات آلية ،عمليات على البطاقات) ،حيث لا يقبل هذا النظام إلا التحويلات المالية التي تقل قيمتها عن 1 مليون دينار ،حيث سجل هذا النظام حوالي 17.062 مليون عملية دفع سنة 2011 مقابل 13.818 مليون عملية سنة 2010 .

- **2-تحديث أدوات الدفع:** تم تحديثها من خلال إنشاء شركة ساتيم ،أين أطلقت ساتيم مشروع نظام نقدي مشترك مابين المصارف سنة 1996 التي قامت بالعديد من المشاريع في المجال، تم على إثرها تحديث بعض أدوات الدفع الإلكتروني التي تسمح بإجراء المعاملات في كل أرجاء القطر الجزائري ،سواء عبر الشبايك البنكية الآلية ،أو في إطار الخدمات الذاتية البنكية:،أين يمكن الاطلاع على رصيد الحساب،أو طلب إعداد كشف مصغر عن العمليات ال 10 الأخيرة التي تم إجراؤها بواسطة البطاقة،وكذا طلب دفتر الصكوك،أو تحويل ودفع الأموال .ومن بين هذه الأدوات :

-البطاقات المصرفية: بدأ العمل بها في الجزائر سنة 1989 من طرف البنك الخارجي الجزائري،القرض الشعبي الجزائري ، البنك الوطني الجزائري، وتتمثل أنواع البطاقات المصرفية المعتمدة في الجزائر، فيما يلي:

- البطاقات المحلية: تسمح بالقيام بعملية السحب و الدفع، ويمكن التمييز بين الأنواع التالية:

- ✓ البطاقات العادية : تمنح لفئة عملاء المصارف الذي يكون دخلهم أكبر أو يساوي 10000 دج .
- ✓ البطاقة الذهبية : تمنح للعملاء الذين يكون دخلهم أكبر أو يساوي 45000 دج .
- ✓ البطاقات البنكية التي تصدر لصالح المؤسسات و الشركات: تصدر لصالح الشركات و المؤسسات التي يفوق دخلها الشهري 200000 دج . وقد تم برجمة جملة من الاجتماعات واللقاءات مع مختلف البنوك والهيئات المصرفية لمناقشة ملف توسيع عملية الدفع بالبطاقة الإلكترونية في الجزائر، التي دخلت حيز التنفيذ منتصف 2016 و بداية 2017 و ستصل عدد بطاقات الدفع الإلكتروني التي يرتقب توزيعها في المرحلة الأولى حوالي 15 مليون بطاقة .

-البطاقات الدولية: موجه للعملاء الذين لهم حسابات مفتوحة بالعملة، و نميز بين نوعين: بطاقة Visa Classique تمنح للعملاء الذين رصيدهم من العملة أكبر أو يساوي 1500 أورو . بطاقة Visa Gold تمنح للأشخاص الذين لديهم رصيد من العملة الصعبة يفوق 5000 أورو .

الخاتمة

يمثل التحول الرقمي في الجزائر خطوة استراتيجية نحو تحديث المنظومة القانونية والإدارية، وتعزيز فعالية الخدمات العمومية. وعلى الرغم من التحديات المتعددة التي تواجه البلاد، خصوصاً في ما يتعلق بالبنية التحتية والكوادر البشرية والتشريعات، فقد سُجل تقدم ملحوظ في بعض المجالات، لا سيما في تطوير الخدمات الإلكترونية وتحقيق قدر أكبر من الشفافية.

تسعى الجزائر، من خلال تحديث الإطار القانوني وتنفيذ برامج استراتيجية، إلى إرساء قواعد متينة لتحول رقمي شامل ومستدام في السنوات القادمة. ويُعد مشروع قانون الرقمنة، إلى جانب المداخلات الرسمية مثل تلك التي قدمها غيلس، مؤشراً على الإرادة السياسية للتغلب على العراقيل التشريعية التي قد تعيق هذا المسار، وفتح آفاق أوسع نحو بناء اقتصاد رقمي متكامل.

وتندرج هذه الجهود ضمن رؤية الجزائر 2030، التي تهدف إلى تعميم الرقمنة على مختلف القطاعات الحكومية والخاصة، بما يساهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز التنافسية الاقتصادية. وقد بدأت هذه الرؤية تؤتي ثمارها في بعض القطاعات الحيوية مثل التعليم، الصحة، والخدمات الاجتماعية، حيث ظهرت بوادر نجاح ملموسة. ومع ذلك، فإن تحقيق التحول الرقمي الكامل يتطلب مواصلة العمل على تجاوز التحديات التقنية والتشريعية، إلى جانب تعزيز الإطار القانوني، ورفع مستوى الوعي بأهمية استخدام التكنولوجيا الحديثة في الإدارة والقضاء. في الختام، يمكن القول إن الجزائر قد قطعت أشواطاً مهمة في مسار الرقمنة، غير أن الطريق نحو تحول رقمي شامل لا يزال يتطلب المزيد من الجهود المتواصلة والتنسيق بين مختلف الفاعلين.

التحول الرقمي في الجزائر يمثل خطوة هامة نحو تطوير الأنظمة القانونية والإدارية. رغم التحديات التي تواجهها البلاد، إلا أن هناك تقدماً ملحوظاً في تعزيز الخدمات الإلكترونية وتحقيق الشفافية. بالتزامن مع تحديث القوانين وتنفيذ المزيد من البرامج الاستراتيجية، ستمكن الجزائر من تحقيق تحول رقمي شامل في السنوات القادمة. مع ضرورة التغلب على العديد من التحديات التقنية والقانونية لضمان نجاحه. استمرار تعزيز الإطار القانوني ورفع الوعي حول استخدام التكنولوجيا الحديثة في النظام القانوني سيكون له تأثير بالغ في تحسين مستوى الخدمات وتحقيق التنمية المستدامة. و في رؤية الجزائر 2030، يُتوقع أن تزداد عمليات الرقمنة في كافة القطاعات الحكومية والخاصة، مما سيساهم في تحسين جودة الحياة للمواطنين.

ومن خلال محاور مشروع قانون الرقمنة ومداخلة غيلس فانه يمكن القول ان الجزائر تحاول الحد من التحديات التشريعية التي يمكن ان تعرقل التحول الرقمي والتوجه نحو اقتصاد رقمي.

و على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه الجزائر في مجال التحول الرقمي، إلا أن هناك نجاحات ملحوظة في بعض القطاعات مثل التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

التوصيات

1. تعزيز البنية التحتية الرقمية: ضرورة العمل على تحديث وتوسيع الشبكات الرقمية في جميع المناطق، وخاصة في المناطق النائية.

2. تطوير برامج تدريبية شاملة: تخصيص برامج تدريبية للمواطنين والموظفين الحكوميين على استخدام التقنيات الحديثة.
3. تحسين الأطر القانونية: مراجعة بعض القوانين المتعلقة بحماية البيانات وتحديثها بما يتناسب مع التحديات الأمنية والخصوصية في العصر الرقمي.
4. تعزيز التشريعات المتعلقة بحماية البيانات الشخصية: من المهم تحسين قوانين حماية البيانات الشخصية لمواكبة التغيرات السريعة في مجال التكنولوجيا.
5. تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص: يجب تشجيع المزيد من التعاون بين الحكومة الجزائرية والقطاع الخاص لتمويل مشاريع التحول الرقمي وتطوير البنية التحتية اللازمة.
6. تدريب الكوادر القانونية والإدارية: ينبغي تدريب الموظفين في الإدارات الحكومية على استخدام التكنولوجيا الحديثة لضمان تحقيق أقصى استفادة من التحول الرقمي. تعزيز تدريب الموارد البشرية في مجال تكنولوجيا المعلومات للموظفين الحكوميين والقضاة والمحامين، لضمان فاعلية تطبيق التحول الرقمي.
7. التوجه نحو الذكاء الاصطناعي والبلوكشين: من المتوقع أن تتبنى الجزائر المزيد من التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي لتحسين الإجراءات القانونية والإدارية، والبلوكشين لضمان أمان البيانات والمعاملات.
8. تحديث التشريعات القانونية: يجب تعديل القوانين لتواكب الابتكارات التكنولوجية الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والبلوكشين.

المراجع المراجع القانونية والتشريعية:

1. قانون المعاملات الإلكترونية رقم 18-04 (2018)، الجريدة الرسمية الجزائرية.
2. قانون حماية البيانات الشخصية رقم 18-07 (2018)، الجريدة الرسمية الجزائرية.
3. قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية رقم 18-12 (2018)، الجريدة الرسمية الجزائرية.
4. استراتيجية التحول الرقمي الجزائر 2030، وزارة الرقمنة والإحصائيات.
5. أطروحة دكتوراه: "التحول الرقمي في الجزائر: التحديات والفرص"، جامعة الجزائر.
6. الأطروحة الأكاديمية حول إدارة التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية الجزائرية.
7. المرسوم التنفيذي رقم 16-317 المتعلق بتطوير خدمات الحكومة الإلكترونية (2016)
8. قانون التجارة الإلكترونية الجزائري رقم 18-11 (2018)
9. قانون حماية الملكية الفكرية في الجزائر (2020)

المراجع الأكاديمية والدراسات البحثية:

1. "التحول الرقمي في القطاع العام في الجزائر: التحديات والتوجهات المستقبلية" أطروحة دكتوراه من جامعة الجزائر 1، تقدم تحليلاً شاملاً لتحول القطاع العام في الجزائر وتحدياته القانونية والإدارية.

2. سعداوي، عبد الحكيم. "دور القوانين في تعزيز التحول الرقمي في الجزائر: دراسة قانونية مقارنة"، مجلة الدراسات القانونية.

3. مقال "التحول الرقمي في الجزائر: الفرص والتحديات"، مجلة تكنولوجيا المعلومات والإدارة، 2021.

4. قش، محمد ومراد، فاطمة. "أثر التحول الرقمي على الاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية"، مجلة الاقتصاد الرقمي، 2020.

5. كتاب "مقاربة قانونية للتحول الرقمي في الجزائر: التحديات والفرص"، نشره المركز العربي للدراسات القانونية، 2019.

6. الدكتور عبد المالك بن عمارة، "التحول الرقمي والإصلاحات القانونية في الجزائر: الواقع والآفاق"، مجلة القانون والتكنولوجيا، 2021.

المراجع الدولية:

1. الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU). التحول الرقمي في الدول النامية: التحديات والفرص، 2020.

2. اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)، الاتحاد الأوروبي.

3. تقرير البنك الدولي: "التحول الرقمي في شمال إفريقيا: رؤى وآفاق المستقبل"، 2020.

4. المعهد الدولي للعلوم القانونية (ICJ). الأمن السيبراني في العالم الرقمي: التشريعات العالمية والتطبيقات الوطنية.

5. "تحليل تأثير التحول الرقمي على القطاع العام: تجربة الدول العربية"، تقرير صادر عن الأمم المتحدة، 2019.

مراجع تقارير حكومية وبيانات رسمية:

1. التقرير السنوي لوزارة الرقمنة والإحصائيات في الجزائر (2022)

2. تقرير اللجنة الوطنية لحماية البيانات الشخصية في الجزائر (2021)

3. تقرير المجلس الوطني للرقمنة في الجزائر "الحالة الرقمية في الجزائر 2020"

4. دراسة "التحول الرقمي: من الرؤية إلى التطبيق" - وزارة المالية الجزائرية

المراجع التقنية:

1. "التحول الرقمي في الجزائر: التحديات التقنية والتكنولوجية"، مجلة تكنولوجيا المعلومات، 2020.

2. دراسة حول "تكنولوجيا البلوكشين في الجزائر: التحديات والفرص"، المعهد الوطني للتكنولوجيا، 2021.